http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1636) السنة السابعة - السبت (24) تشرين الاول 2009

لجنة الصحة البرلمانية لـ(المدى): تعتيم حكومي على أعداد الاصابات

اجراءات مشددة على المنافذ الحدودية لمنع دخول المصابين بانفلونزا الخنازير

بغداد/ هشام الركابي

اثار انتشار مرض انفلونزا الخنازير في وسط وجنوب العراق مخاوف الاهالي من سرعة انتقال عدوى المرض الى باقي المحافظات الاخرى، الامر الذي حدا بالسلطات المختصة الى تشديد اجراءاتها الصحية وتوجيه الوزارات باعداد خطط عاجلة لمواجهة احتمالات ظهور اصابات اخرى.

واكد وكيل وزير الصحة خميس حسين ان الوزارة اتخذت كافة الوسائل الكفيلة للحد من انتشار مرض انفلونزا الخنازير، وقال: ان من بين تلك الاجراءات فرض اجراءات مشددة في المطارات والمنافذ الحدودية لمنع دخول الوافدين المصابين بانفلونزا الخنازير والامراض المعدية الى البلاد. مضيفا ان كاميرات حرارية نصبت في كل المنافذ الحدودية والوزارة هيأت كوادر لفحص الوافدين في تلك المنافذ. وقلل وكيل وزارة الصحة من اهمية ظهور الفايروس في العراق، مؤكدا استعداد المؤسسات الصحية في البلاد لمواجهة فايروس H١N١ من جميع النواحي.

من جهته اوضح مصدر في وزارة التربية ان اولى خطوات الخطة الجديدة التي بدأت بتطبيقها الوزارة لمنع انتقال عدوى مرض انفلونزا الخنازير في المدارس هي تشكيل لجان عمل جوالة لزيارة المدارس ومتابعة الوضع بشكل مباشر. واشار المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه لـ(المدى) الى ان الوزارة اعدت ايضا خطة اعلامية ستدخل قريبا حيز التنفيذ بهدف تثقيف طلبة المدارس حول مخاطر المرض وكيفية الوقاية منه.

وفي ذات السياق طمأن وزير الصحة الدكتور صالح مهدي الحسناوي من كربلاء ذوي طلبة المدارس الى ان الوزارة تمتلك العلاج المخصص لهذا المرض. وقال الحسناوي في مؤتمر صحفي عقده امس الجمعة ان قرار تعليق الدراسة او غلق المدارس قرار غير صحيح لان الحياة يجب ان لاتعطل من جراء ظهور اصابات. ودعا وزير الصحة اللجان الصحية الرقابية الى تفعيل اجراءاتها بحق المطاعم والفنادق السياحية، كذلك طالب من ادارت المدارس تخصيص اوقات خلال المناهج الدراسية لتدريب الطلبة والتلاميذ على النظافة.

وكانت لجنة الصحة والبيئة في البرلمان قد حملت وزارة الصحة والحكومة مسؤولية تفشي وباء انفلونزا الخنازير في بعض المدن والمحافظات، وقالت رئيسة اللجنة النائبة لقاء آل ياسين في تصريح لـ(المدى) إن الجهات المعنية بهذا الأمر تتحمل الوزر الاكبر بسبب تقصيرها في وضع معالجات وقائية واحترازية للحيلولة دون انتشار هذا الوباء الخطير بسبب التعتيم الاعلامي على وقوع الاصابات والمناطق التي حصل فيها هذا المرض بحجة عدم نشر الذعر والهلع بين المواطنين.

وطالبت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بنشر الوعي الصحي بين المواطنين من خلال عقد الندوات والمحاضرات لتوضيح معالم هذا الوباء واخطاره.

وعزت آل ياسين سبب انتشار الوباء في الآونة الأخيرة داخل المدن العراقية إلى ما وصفته بوجود قوات الاحتلال الأمريكي التي يتمتع جنودها باجازات دورية والسفر الى امريكا حاملين معهم هذا الفايروس من بلدهم عند عودتهم إلى العراق، وكذلك فتح الحدود امام الزائرين الوافدين الى العراق من مختلف الدول وسفر العراقيين الى الخارج واختلاطهم بجنسيات عديدة دون أن تكون هناك رقابة واجراءات صحية صارمة على النقاط الحدودية. ودعت الجهات المتخصصة الى التشدد بفحص الزائرين واستصحابهم شهادة السلامة الصحية من بلادهم قبل الدخول الى الاراضي العراقية.

مجلس الأمن: النوايا الحسنة موجودة لدى الدولتين لحل المشاكل العالقة

تمديد مهمة المنسق الدولي الأعلى بين العراق والكويت

نيويورك/ كونا

وافق مجلس الامن الدولي على تمويل مهمة المنسق الدولي الاعلى لشؤون المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية غينادي تاراسوف لمدة ثمانية اشهر اضافية حتى شهر حزيران من العام المقبل.

وتأتي هذه الموافقة تنفيذا لتوصية من السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون الذي قدم تقريرا لمجلس الامن قال فيه «يجب الاستمرار في تمويل مهمة تاراسوف بهدف تحقيق اهداف المهمة وتعزيز مسيرة بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت».

وقال رئيس الدورة الحالية لمجلس الامن الدولي المندوب الفيتنامي لي لونغ مينه في بيان له عقب جلسة مغلقة لمجلس الامن الدولي حول هذا الموضوع «ان اعضاء مجلس الامن الدولي دعموا اقتراح السكرتير العام للامم المتحدة حول فترة بناء الثقة والتعاون بين العراق والكويت وقد لاحظ المجلس النوايا الحسنة الموجودة لدى الدولتين لحل المشاكل العالقة». واضاف انه لهذه الاسباب وافق مجلس الامن الدولي على تمويل انشطة مهمة المنسق الدولي الاعلى لشؤون المفقودين والممتلكات الكويتية غينادي تاراسوف لمدة ثمانية اشهر اضافية رافضا الاقتراح العراقي بتمويل تاراسوف لمدة اربعة اشهر فقط الا انه اوضح انه لم يتم رصد مبالغ لهذا التمويل حتى الآن. وذكر ان اعضاء مجلس الامن الدولي يشاركون بان كي مون في دعوته لكل من العراق والكويت إلى تكثيف الجهود في الاشهر المقبلة لتحقيق تقدم واضح في قضية البحث عن المفقودين والممتلكات الكويتية بهدف تعزيز العلاقات الاخوية الموجودة بين الدولتين الجارتين. واعرب البيان عن تعاطفه الشديد مع اسر المفقودين حيث تحقق «تقدم بسيط» في التعرف على رفات هؤلاء المفقودين «ولم يتحقق اي تقدم حول مصير الارشيف الوطني لدولة الكويت برغم ان العملات والطوابع البريدية اعيدت لدولة الكويت».

الا انه رحب بالخطوات التي اتخذها العراق خلال الاشهر الست الماضية لاسيما الاعلانات التي وضعت في الصحف في الـ١٦ من شهر آب الماضي التي تناشد كل من لديه معلومات عن هؤلاء المفقودين بالتقدم الى السلطات تنفيذا لالتزاماتها في الفقرة الـ١٤ من القرار الدولي ١٢٨٤ الصادر في عام ١٩٩٩.

من جانبه قال تاراسوف للصحفيين بعد موافقة مجلس الامن على التمويل انه لا يعلم كم من الوقت يحتاج لانجاز مهمته. واوضح «كم من الوقت نحتاج لانجاز المهمة لا احد يدري ولكن ما نعمله حاليا هو تشجيع الاطراف المعنية بتكثيف الجهود لتحقيق تقدم واضح وملموس في مجال البحث عن المفقودين والممتلكات الكويتية». واكد تزايد التعاون العراقي معه «ونأمل ان نرى المزيد من الخطوات وتعاون اوثق بين العراق و الكويت». وقد تولى تاراسوف مهمته في الـ٢٤ من شهر نيسان في عام ٢٠٠٨ خلفا ليولي فورونتسوف التي وافته المنية في شهر كانون الاول من عام ٢٠٠٧.

الى ذلك أكد وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجارالله في تصريح صحفي ان قضية المفقودين الكويتيين في العراق قضية انسانية بالغة الحساسية وقال «نحن لا نتمنى ان يكون هناك تقاعس، ونتمنى تجاوب الاشقاء في العراق مع هذه القضية الانسانية البالغة الحساسية بالنسبة لنا ولأهل الكويت». ورد الجارالله على سؤال بشأن مقترح مقايضة التعويضات العراقية بالاستثمارات وفي حال تم قبوله من قبل السلطات العراقية ان كان سيمر من قبل مجلس الامة الكويتي بالقول: «لكل حادث حديث، ولكن موضوع الاستثمارات طرح على الحكومة العراقية والقرار بيد الحكومة العراقية الآن».

ويشار إلى أن مجلس الأمن تبنى بعد غزو نظام صدام في العام ١٩٩٠ عدة قرارات تطالب العراق بإعادة ممتلكات كويتية مسروقة وترسيم الحدود بين البلدين، بالإضافة إلى أعادة جثث أسرى الحرب الذين توفوا في السجون العراقية.

إنجاز ملف تفجيرات الأربعاء الدامي تمهيداً لعرضه امام المحقق الدولي

بقايا الدمار الذي الحقه تفجير الاربعاء الارهابي

بغداد/ المدى والوكالات

انجزت الحكومة ملف «تفجيرات الاربعاء الدامي» الذي استهدف وزارتي الخارجية والمالية، واوقع مئات القتلى والجرحى تمهيدا لعرضه امام المحقق الدولي الذي سيتم تكليفه من قبل الامم المتحدة بمتابعة طلب تشكيل محكمة دولية خاصة، في وقت كشفت مصادر مطلعة وجود ادلة تثبت تورط اطراف في الحكومة السورية بدعم الجماعات المرتبطة بالعنف وتنفيذ التفجيرات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية.

وقال عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان حسن السنيد، ان «العراق هيأ بشكل كامل الملف الخاص بتفجيرات الاربعاء الدامي تمهيدا لعرضه على المحقق الدولي الذي سيتم تعيينه لمتابعة القضية»، لافتاً الى ان «الجهات المعنية ستعرض على المحقق الدولي جميع الصور والادلة والتحقيقات مع الارهابيين لاثبات احقية العراق في المطالبة بتشكيل المحكمة». وأكد السنيد في تصريحات صحفية ان «هذا الامر غير موجه ضد سوريا او اي دولة اخرى وانما يستهدف الارهاب العالمي»، مشيراً الى ان «لجنة الأمن والدفاع اطلعت على كثير من الحقائق والاعترافات وتوصلت الى قناعة راسخة بأن مسعى الحكومة الى تشكيل محكمة دولية امر لا مفر منه للتحقيق في احداث الاربعاء الدامي والقصاص من المتورطين فيها».

في غضون ذلك، بحث وزير الخارجية هوشيار زيباري مع نظيره الفرنسي برنار كوشنير خلال اتصال هاتفي، الجهود الديبلوماسية العراقية في مجلس الأمن بشأن تفجيرات آب الماضي. واوضح بيان لوزارة الخارجية ان زيباري الذي اجرى اتصالا هاتفيا مع كوشنير«اكد تطلع العراق الى مساندة فرنسا لتسمية مسؤول رفيع المستوى من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة للتحقيق وتقييم حجم ومدى الأعمال الإرهابية يوم ١٩ آب الماضي ضد مؤسسات الدولة والمواطنين»، موضحا ان «كوشنير اعرب عن تفهم فرنسا للطلب العراقي وجديتها في متابعته مع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة».وكانت الخارجية العراقية قد اعلنت مؤخراً ان الايام القليلة المقبلة ستشهد ارسال مبعوث دولي خاص الى بغداد للتحقيق بتفجيرات الاربعاء.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر برلمانية مطلعة عن وجود ادلة تثبت تورط شخصيات في الحكومة السورية بدعم وتمويل الجماعات المعارضة اوتلك المرتبطة بجماعات العنف والتي سهلت تنفيذ تفجيرات الاربعاء الدامي. واكدت المصادر بحسب صحيفة المستقبل اللبنانية ان «المعلومات تفيد ايضاً بوجود معسكرات سرية متكاملة للتدريب ومقار خاصة وتسهيل لاصدار جوازات السفر المزورة واماكن عمل ووسائل اعلامية تروج للافكار المتطرفة وتحظى بدعم وتغطية من الحكومة السورية التي توفر الحماية والملاذ الآمن لها»، موضحة ان «بغداد تمتلك كل الادلة والمعلومات بشأن تلك التحركات، وهو ما دفع الحكومة للمطالبة بتشكيل المحكمة الدولية للتحقيق في العملية الارهابية التي انطلق من نفذها من الاراضي السورية».

يذكر ان العلاقات العراقية السورية شهدت توتراً كبيراً عقب اتهام بغداد بتورط قياديين بعثيين يقيمون في دمشق، بتفجيرات الاربعاء الدامي، وهو ما نفته السلطات السورية على مدى جولات الحوار التي جرت بين مسؤولي البلدين.

مصادر: ترحيل القانون لن يؤثر على العقود النفطية

توقعات بتأجيل قانون النفط والغاز الى البرلمان المقبل

بغداد/ نصير العوام

في الوقت الي رجحت فيه مصادر تأجيل اقرار قانون النفط والغاز الى الدورة الانتخابية المقبلة بسبب التدخلات السياسية، اكدت وزارة النفط ان هذا التأجيل المحتمل سوف لن يؤثر على خطط الوزارة في توقيع عقود الخدمة وتطوير الانتاج.

وقال رئيس لجنة النفط والغاز في البرلمان علي حسين بلو: ان هناك عوائق لا تزال مستمرة تقف وراء تأخر اقرار القوانين المتعلقة بقطاع النفط، متوقعا ان يتم تأخير اصدار القوانين الضرورية الى البرلمان المقبل. واوضح بلو ان تأخير اقرار هذه القوانين كان لاسباب عديدة منها ما يخص التفسيرات المختلفة للمواد الدستورية والتدخلات السياسية وتوجه بعض الاجهزة في الحكومة الاتحادية وخاصة وزير النفط حسين الشهرستاني بتصوره ان وزارة النفط وزارة يجب ان تدار بشكل مركزي، وهو ما انعكس على المباحثات مع الجهات المسؤولة لتهيئة مشروع قانون متكامل الى البرلمان.

من جانبه عزا نائب رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس النواب عبد الهادي الحساني تأخير اقرار قانون النفط والغاز في البرلمان الى «اسباب سياسية «.وقال الحساني في تصريح لـ (المدى): ان هناك جهة سياسية تريد ادراج قوانين توزيع الموارد وشركة النفط الوطنية ووزارة النفط والنفط والغاز دفعة واحدة ضمن جدول الاعمال. واشار الى ضرورة اقرار قانون النفط والغاز للنهوض بالواقع الاقتصادي.

من جهته قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد جلال الدين الصغير: ان القوانين التي تنتظر التشريع كثيرة، ولا اعتقد ان فصلا تشريعيا واحدا سيتمكن من تشريع كل القوانين. واضاف الصغير في تصريح لـ(المدى): ان دورة برلمانية كاملة لاتغطي كل القوانين التي تحتاجها البلاد او على الاقل القوانين الدستورية، اذ انها تحتاج الى وقت طويل مثل قانون النفط والغاز وقوانين اخرى. واشار الصغير الى ان ما كان يميز مجلس النواب خلال السنتين الاوليتين من عمر البرلمان هو الصراع ودخول رئاسة البرلمان في دائرة المشاكسات وخلقها لها معطلة دور البرلمان التشريعي، وتابع: ان الكتل السياسية بدأت ومنذ فترة، تستقر على صيغة تعاون في التعامل مع القوانين وخصوصا القوانين التي تخلو من الجدل السياسي. وذكران ما انجز خلال السنة الماضية كان اكثر بكثير مما انجز في السنتين الاوليتين.

من جهته قال الناطق الاعلامي لوزارة النفط عاصم جهاد ان ترحيل قانون النفط والغاز الى الدورة البرلمانية المقبلة في حال عدم اقراره خلال الفصل التشريعي الجاري، لن يؤثر على خطط الوزارة في توقيع عقود الخدمة وتطوير الانتاج. واضاف جهاد في تصريح صحفي: ان الوزارة تتعامل مع مسالة توقيع العقود سواء في جولات التراخيص او مشاريع تطوير واعادة تاهيل القطاع ضمن الحدود القانونية المسموح بها ولايوجد تجاوز على آليات التعاقد وفق مايخدم القطاع . وتابع ان الوزارة تقف موقفا معاكسا للاراء التي تطالب بترحيل القانون الى الدورة المقبلة، اذ ان الحكومة اطلقت المسودة في شباط عام ٢٠٠٧ وهي فترة طويلة كافية لاضافة فقرة جديدة او تعديل اخرى، مؤكدا اهمية القانون في تعزيز النمو الاقتصادي للعراق. وبين جهاد: ان السعي لتعزيز عمل القطاع النفطي لايمكن تحقيقه دون برنامج اقتصادي واضح وتهيئة الاجواء للاستثمار من خلال جذب الشركات الاجنبية. منوها الى وجود ستراتيجة لايجاد الحلول للمشاكل التي تعانيها الوحدات النفطية بغية رفع القدرات الانتاجية. ويشار الى ان عددا من اعضاء مجلس النواب رجحوا تأجيل اقرار القانون بسبب ماوصفوه بـ«التجاذبات السياسية».

الى ذلك وضعت شركتا «بريتش بتروليوم» البريطانية و«سي ان بي سي» الصينية اللمسات الاخيرة على عقد مع وزارة النفط العراقية لرفع مستوى الانتاج الى ٢،٨ مليون برميل يوميا في حقل الرميلة (جنوب العراق) حيث سيعمل ٨٥٪ من العراقيين يمثلون ٣٢٠٠ من الكوادر التابعين لشركة نفط الجنوب التي ستمثل الطرف الثاني في «شركة نفط الرميلة». ويأتي ذلك في الوقت الذي اعلنت فيه وزارة النفط عن توفر ١٦٧٠ فرصة عمل للعمل في شركة نفط الجنوب بالتزامن مع اقتراب انطلاق عمل الشركات الاجنبية في حقول محافظة البصرة. وبادرت شركة نفط الجنوب التابعة لوزارة النفط، قبل اسبوعين بالاعلان عن توفر ١٦٧٠ وظيفة شاغرة باختصاصات هندسية مختلفة ودبلوم نفط وفنيين وخريجي دراسة متوسطة وابتدائية وسائقين، بناء على احتياج الشركة. واندفع الالاف من الرجال بمختلف الاعمار الى تسجيل اسمائهم رغم شرط العمر الذي حددته الشركة بالا يتجاوز المتقدم الاربعين عاما وان يكون من اهالي محافظة البصرة.

والنفط هو المصدر الرئيس لميزانية العراق الذي يملك ثالث احتياطي نفطي في العالم ويقدر بحوالى ١١٥ مليار برميل، والذي يقبع في حقول البصرة، لكن الحروب والعقوبات التي فرضت على العراق منذ ١٩٩٠، اخرت عمليات الاستكشاف والاستخراج.

حقل نفط عراقي

البحث عن فرصة العمل يدفع النساء الى تناسي المخاطر الامنية

بعقوبة/ وكالات

«هدفنا واحد واسبابنا مختلفة»، بهذه الكلمات اختصرت احدى نساء مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى اسباب تواجدها مع عدد من زميلاتها عند بوابة ثكنة عسكرية بانتظار الاعلان عن اسماء الفائزات بفرصة عمل ضمن تنظيم امني يطلق عليه بنات العراق الذي يعتبرنه سفينة نجاة من البطالة، برغم المخاطر المحيطة بهذه الخطوة.

ففي طابور طويل يتعدى مائة متر، واجواء حارة، واجراءات امنية مشددة، اجتمعت سعاد الارملة، ودعاء المطلقة، ونسرين المهجرة، وفهيمة العانس، وهن أمثلة لنساء عراقيات من شرائح موجودة في المجتمع ،في ذلك المكان بحثا عن فرصة عمل حيث قدمت هؤلاء النسوة ملفات الطلب بانتظار الفوز، سعيا للحصول على مورد مالي لتلبية متطلبات الحياة وتوفير مدخولات للعوائل.

وقالت مسؤولة تنظيم بنات العراق في محافظة ديالى وجدان عادل بحسب وكالة (شينخوا): أن موافقات رسمية حصلت مؤخرا من قبل القيادات الامنية المشتركة على طلب لزيادة عدد منتسبات تنظيم بنات العراق «مائة متطوعة جديدة من أجل الاستفادة من العنصر النسوي المتدرب في عمليات التفتيش قبيل الانتخابات البرلمانية المقبلة»،مشيرة إلى أنه سيتم جعلهن خطا امنيا في مراكز الاقتراع. واضافت «جرى الاعلان قبل ايام عن توفر فرص للعمل في صفوف التنظيم، وكان الاقبال كبيرا جدا ووصل إلى عدة مئات من النساء، بالرغم من مخاطر هذا العمل، وتم تشكيل لجنة مختصة لتدقيق طلبات المتقدمات ووضع شروط واليات للقبول».

واوضحت ان القبول اعطى الاولوية للمتقدمات للانخراط في صفوف تنظيم بنات العراق للارامل بسبب اعمال العنف، أو المطلقات، وكذلك النساء من العوائل المهجرة، فضلا عن العوانس، في اطار برنامج يهدف الى دعم هذه الشرائح.

ومشروع تنظيم بنات العراق تم تشكيله عام ٢٠٠٧ باشراف القوات الامريكية، ويعتمد على العنصر النسوي في اعمال التفتيش، لمواجهة ظاهرة النساء الانتحاريات، وتمنح كل متطوعة راتبا شهريا يقرب من ٣٠٠ دولار عندما كانت تلك القوات تشرف على تمويله.

وتمر ساعات الانتظار وترتسم علامات القلق على بعض الوجوه، بعد إجراء المقابلات من قبل اللجنة المختصة لجميع النساء المتقدمات، وكانت النتائج من نصيب، سعاد، ودعاء، ونسرين، وفهيمة إلى جانب عدد اخر ممن تم قبولهن كمتطوعات في التنظيم ،فتبددت تلك الهواجس، وزال الخوف لديهن من فقدان هذه الوظيفة التي تعد موردا ماديا لعوائلهن الفقيرة.

وتبدأ سعاد(٤٠عاما) بسرد قصتها قائلة»فقدت زوجي قبل عامين بعد مقتله على يد مسلحين غربي مدينة بعقوبة، ولدي اربعة اطفال صغار، وجئت اليوم بحثا عن فرصة عمل». واوضحت والابتسامة تعلو وجهها بعد أن عرفت بوجود اسمها بين الفائزات»اتيت للانخراط في تنظيم بنات العراق لاني اردت أن اعمل، من أجل عائلتي الصغيرة بعدما تقطعت بي السبل ،ولم اجد وظيفة ،لاني لا املك شهادة دراسية، فقد حرمتني الظروف من اكمال الدراسة»،مؤكدة انها تخشى على مصير اولادها ومستقبلهم لانها تنحدر من عائلة فقيرة، وزوجها كان عاملا بسيطا ،لم يكن موظفا حكوميا، وتنسى المخاطر المحيطة بهذا العمل.

وبدأت سعاد تظهر شيئا من الابتهاج والسرور عندما علمت أن اسمها ضمن قوائم الفائزات، وهي تردد ..الحمد لله.. ،وكادت الدموع تسيل على وجنتيها لشدة الفرح». أما دعاء فهي ام لطفلين صغيرين، انفصلت عن زوجها بعد مغادرته العراق منذ سنوات، ليقيم في احدى دول الجوار، متناسيا عائلته واحتياجاتها، وقالت» قررت الانفصال عنه والاعتماد على نفسي في تربية الطفلين ،إن هدف الانخراط في تنظيم بنات العراق هو تأمين مورد مادي لاطفالي الصغار وهي فرصة حظيت بها اخيرا، والحصول على وظيفة أول الطريق بالنسبة لي»،موضحة أن كل إمرأة معتمدة على نفسها في كسب قوتها تكون اقوى في مواجهة مصاعب الحياة. وعبرت دعاء عن سرورها وهي تسمع اسمها بين الفائزات وقالت»تبددت مخاوفي ،الحمد لله نجحت وجرى قبول طلبي في الانخراط في تنظيم بنات العراق، أنا بانتظار استلام العمل، والراتب الشهري».

وفي ذات الطابور تلقت، فهيمة (٣٥عاما) التي فاتها قطار الزواج وصارت في قائمة العوانس، لتجد نفسها أمام مسؤولية إعالة الاسرة بعد وفاة ابيها ،وقالت «إن الحروب والعنف كبدت المجتمع خسائر لا تعوض، وحملته الاحزان»،مؤكدة أنها تقدمت بطلب للانخراط في صفوف بنات العراق باعتبارها فرصة جيدة لها وسفينة نجاة من البطالة المستشرية بشكل كبير، لانعدام فرص العمل، بعدما تسببت اعمال العنف بتوقف أو تدمير عشرات المعامل والمصانع. واختتمت فهيمة حديثها بتصفيق وابتسامة عندما سمعت اسمها ضمن الفائزات، معربة عن سعادتها للخبر، وتعتقد أن الحظ إبتسم لها، وربما سيسمح لها باللقاء بشخص تكمل معه مسيرة حياتها.